



الحمد لله

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار: عدد 398

تاريخ القرار: 13 ماي 2024

## ق ر ا ر

أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، بتاريخ يوم 13 ماي 2024 القرار 398 عدد في مادة التدابير الوقتية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات وذلك بين:

المدعية: شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني.

مقرها: حدائق البحيرة ضفاف البحيرة تونس 1053.

من جهة

المدعى عليها: شركة "كايون كلاود كومينيكيشن" في شخص ممثلها القانوني.

مقرها: 76 شارع الحبيب بورقيبة 22 أريانة المديعة 2080.

من جهة أخرى

### موضوع الدعوى

تعرض شركة "أوريدو تونس" بموجب مطلب التدابير الوقتية المقدم إلى مكتب الضبط بالهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 29 أبريل 2024 والمضمن تحت عدد 398، ان شركة "كايون كلاود كومينيكيشن" أقدمت على إتيان ممارسات غير مشروعة تتمثل في ترويجها لعرض تجاري خاص بخدمة الأنترنت لفائدة مشتركها مكنهم بموجبه من تخفيضات في سعر الأنترنت عند شراء الباقات التالية:

- 01 جيجا اوكتي بقيمة 1.900 دينار،
- 2 جيجا اوكتي بقيمة 3.500 دينار،
- 05 جيجا أوكتي بقيمة 8.500 دينار
- 20 جيجا أوكتي بقيمة 20 دينار
- 30 جيجا بقيمة 25د،

و ذلك وفقا لما تمت معالنته بنقطة بيع ASEL Mobile الكائنة بشوارع لندرة تونس، وهو ما اعتبرته المدعية مخالفا لأحكام الفصل (13) من الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عدد 53 لسنة 2014 المؤرخ في 10

جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017 الذي يفرض على المشغل وجوب عرض مشروع العرض التجاري المزمع تسويقه على الهيئة 15 يوما قبل ترويجه، ومخالفا لقراري الهيئة عدد 14 المؤرخ في 02 نوفمبر 2022 و عدد 05 بتاريخ 17 اوت 2018 المنقحين والمتممين لقرار الهيئة عدد 54 بتاريخ 11 جوان 2014 المتعلق بطريقة تحديد التعريفات والإجراءات المتبعة لإبداء الرأي بخصوص عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم ، ملاحظة أن التسعيرة المعتمدة من المطلوبة في العرض المتظلم منه تم تحديدها دون احترام الحد الأدنى لمستوى متوسط مردود الأنترنات (الذي تم ضبطه بمقتضى القرار المذكورة الصادرة عن الهيئة)، مذكرة بأن الهيئة قد سبق لها أن قضت في قرارها الصادر في 20 سبتمبر 2023 بمناسبة النظر في القضية عدد 518، بتوجيه امر للمطلوبة لإلزامها بوضع حد لنفس هذه الممارسات وهو ما يدل على عدم ارتداعها، وإمعانها في إتيان هذه المخالفات مما تسبب لها في ضرر كبير بعد أن أصبحت عرضة لخسارة جانب كبير من حرفائها نتيجة إغرائهم بالتعريفات شديدة الانخفاض المطبقة بصفة غير شرعية من طرف الشركة المدعى عليها هذا فضلا عما في هذه الممارسة من إخلال بالتوازنات العامة للسوق، مؤكدة على ضرورة التدخل العاجل لرئيس الهيئة لمنع تفاقم الضرر وانتهت الى طلب إلزام خصيمتها بالإيقاف الفوري للممارسات المتظلم منها إلى حين البت في القضية الأصلية.

### مؤيدات الدعوى

حيث قدمت المدعية تأييدا لدعواها:

1/ نسخة مطابقة للأصل من محضر معاينة محرر بواسطة عدل التنفيذ الأستاذ فهد المؤذن بتاريخ 22 أبريل 2024 تحت عدد 41698 تضمن معاينة ما يلي:

- حلول عدل التنفيذ بنقطة بيع تابعة ASEl Mobile كائنة بشارع لندرة تونس رفقة ممثلة عن العارضة التي تولت استفسار العامل هناك عن عروض أنترنات فصرح لها ان العروض المتوفرة متمثلة في عرض 01 جيغا اوكتي بقيمة 1.900 دينار، عرض 2 جيغا اوكتي بقيمة 3.500 دينار، عرض 05 جيغا أوكتي بقيمة 8.500 دينار و عرض 20 جيغا أوكتي بقيمة 20 دينار وعرض 30 جيغا بقيمة 25 د.

- اقتناء شريحة هاتف جوال وتثبيتها على الهاتف المحمول وبالضغط على الرمز \*141# تمت معاينة الرقم \*\*\*\*\*47 مع ورود رسالة قصيرة ترحيبية من قبل Asel Mobile تفيد بان الشريحة قد تم تشغيلها بنجاح وتفعيل العرض 2 جيغا وبالضغط على الرمز #2\*146\* تم معاينة رسالة تفيد وجود رصيد أنترنات قدره 1.99 جيغا أوكتي صالح لتاريخ 26 أبريل 2024 والقيام بعملية شحن بقيمة 8 دنانير وبالضغط على الرمز #2\*146\* تمت معاينة ما يلي :

« 2Go - MB : il vous reste 1.99 GB valable au : 2024-04-26 »

« 5Go - MB : il vous reste 5.00 GB valable au : 2024-04-30 »



وأرفق المحضر بثلاث صور لمقتطفات شاشة.

### رد المدعى عليها

حيث تمسكت الشركة المطلوبة في جوابها المضمن بالمراسلة المؤرخة في 6 ماي 2024 بأنها مشغل شبكة افتراضية حديث الانتصاب بالسوق التونسية وهو ما يفرض عليها حتمية تخطي الصعوبات والعراقيل الناجمة عن سيطرة مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات الثلاثة على السوق وصعوبة منافستهم واستنباط الطرق الكفيلة بضمان ترويج خدماتها والحصول على جزء ولو ضئيل من سوق الأنترنات ملتزمة من الهيئة بوصفها الهيكل المنظم لقطاع الاتصالات والساهرة على ضمان المنافسة المشروعة فيه مرافقتها في نشاطها وتمكينها من امتيازات ظرفية ضمن حزمة من التدابير الوقتية لتحقيق انطلاقتها وبالتالي مراعاة وضعها الاقتصادي الهش مثلما فعلت مع باقي المشغلين عند فتح سوق الاتصالات للمنافسة سنة 2001، وفي خصوص المخالفة المنسوبة إليها فقد تمسكت الشركة المدعى عليها بأنها لم تكن على علم بما أتاه الموزع المتعاقد معها خاصة وأن العرض المتظلم منه لم يكن موجها للعموم وإنما هي تعريفة مخفضة لشريحة معينة ومحددة اسميا للمباشرين لعمليات التسويق والترويج المعتمدين من قبل الموزع وهو إجراء معمول به من طرف كل مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات مشددة على عدم توفر الركن القصدي في المخالفة المنسوبة إليها ذلك أنها لم تتعمد مخالفة قرارات الهيئة ولا تسويق خدماتها بتعريفات منخفضة للعموم وغير تنافسية وقد بادرت حال حصول العلم لها بالإشكال موضوع قضية الحال باتخاذ إجراءات صارمة تجاه نقطة البيع المخالفة وقد قام الموزع المعتمد بدوره بتسليط عقوبات ردعية تجاه العون التجاري القائم بالمخالفة محل المعاينة ولاحظت بأنه لم يحصل أي ضرر للمتدخلين في قطاع الاتصالات نتيجة المخالفة البسيطة التي اقترفها أحد الأعوان دون قصد مؤكدة أنها قامت بإيقاف ترويج العرض موضوع التظلم بما يلغي أي موجب لاستصدار قرار في اتخاذ تدابير وقتية بخصوصه و على التزامها الكامل بكل الضوابط والترتيبات الجاري به العمل والتعاون المستمر مع الهيئة في كل ما يخص نشاط الشركة وانتهت لطلب رفض المطلب.

### الإجراءات

بعد الاطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع10د1 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46د1 لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع10د1 لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون ع10د1 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.



وبعد الاطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عدد 53 المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017.

وبعد الاطلاع على الأمر عدد 412 لسنة 2014 المؤرخ في 16 جانفي 2014 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات اسناد ترخيص لممارسة نشاط مشغل شبكة افتراضية للاتصالات.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات، عدد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل 2 الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها، المنقح والمتمم بالقرار عدد 09 الصادر في 12 أفريل 2017 والقرار عدد 17 الصادر في 20 ديسمبر 2017 والقرار عدد 05 الصادر في 17 اوت 2018 والقرار عدد 14 الصادر في 02 نوفمبر 2022.

وبعد الاطلاع على مطلب التدابير الوقائية المقدم من طرف شركة "أوريدو تونس" بتاريخ 29 أفريل 2024، والمتضمن طلبها إلزام خصيمتها بالإيقاف الفوري للممارسات المتظلم منها إلى حين البت في القضية الأصلية.

وبعد الاطلاع على المراسلة الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 2 ماي 2024 والتي وجه بمقتضاها نسخة من مطلب التدابير الوقائية الى شركة "كايون كلاود كومينيكيشن" لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الاطلاع على جواب شركة "كايون كلاود كومينيكيشن" على مطلب التدابير الوقائية الوارد على الهيئة بتاريخ 06 ماي 2024 تحت عدد 861.

### من حيث الشكل

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله من هذع الناحية.

### من حيث الأصل

حيث يهدف المطلب الراهن الى طلب إلزام شركة "كاين كلاود كومونيكيشن" بإيقاف ترويج باقات الانترنت المتظلم منها لقيامها بتسويقها بأسعار أقل من السعر الأدنى المحدد بقراري الهيئة عدد 14 المؤرخ في 02 نوفمبر 2022 وعدد 05 بتاريخ 17 اوت 2018 المنقحين والمتممين للقرار عدد 54 بتاريخ 11 جوان 2014 المتعلق بطريقة تحديد التعريفات والإجراءات المتبعة لإبداء الرأي بخصوص عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم.

1. في خصائص العرض التجاري المتظلم منه:

حيث أدلت العارضة تأييدا لدعواها بمحضر معاينة محرر بتاريخ 22 أبريل 2024 بواسطة عدل التنفيذ الأستاذ فهد المؤذن تحت عدد 41698 عاين بموجبه تصريح عامل بنقطة بيع تابعة لشركة "Asel Mobile" بوجود عروض تجارية لخدمة الأنترنت وفقا للأسعار التالية:

01 جيجا اوكتي بقيمة 1.900 دينار، 2 جيجا اوكتي بقيمة 3.500 دينار، 05 جيجا اوكتي بقيمة 8.500 دينار و 20 جيجا اوكتي بقيمة 20 دينار و 30 جيجا اوكتي بقيمة 25 د،

كما وثق عملية اقتناء شريحة هاتف جوال جديدة تابعة للشركة المطلوبة وتحتوي على رصيد بقيمة 1.99 جيجا صالح لغاية 26 أبريل 2024 وبشحنها بمبلغ 8.5 دينار تم الحصول على رصيد أنترنت إضافي بقيمة 5 جيجا اوكتي صالح لغاية 30 أبريل 2024.

2. في مدى احترام العرض التجاري المتظلم منه للقواعد الضابطة لسعر بيع الأنترنت للعموم

حيث اقتضى الفصل 2 من قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 05 المؤرخ في 17 أوت 2018 المنقح بالقرار عدد 14 المؤرخ في 22 نوفمبر 2022 أنه يتعين على مشغلي الشبكات العمومية للهاتف الجوال ومشغلي الشبكات الافتراضية احترام الحد الأدنى لمتوسط مردود الأنترنت طبقا لما هو مبين في ما يلي:

التعريف الدنيا للجيجا أوكتاي الواجب احترامها اخل كل مجال بحساب الدينار التونسي وباعتبار جميع الاداءات Tarif minimum Go dans chaque intervalle en DTTC	حجم الحركة بحساب الجيجا Volume du trafic fourni par le forfait
4.500	الى حد 1
4.000	2-1
3.500	3-2
3.000	5-3
2.500	10-5
* 2.000	25-10
1.000	42-25
0.950	55-42

وحيث يتضح بالرجوع للمطلب وأسانيده أن التعريف الموظفة على العرض المتظلم منه لا تحترم الحد الأدنى لسعر الأنترنت المحدد بموجب القواعد التعديلية للهيئة المشار اليها أعلاه ضرورة أنه بمجرد تشغيل رقم التدا موضوع المعاينة أمكن الحصول على 5 جيجا اوكتي مقابل دفع 8.5 د فقط والحال أن هذه التعريف مخالفة للتعريف

المضمنة بالجدول أعلاه وهو ما يجعل من ترويجها بتلك الخصائص مخالفا للقواعد والضوابط التي أقرتها الهيئة الوطنية للاتصالات في مجال تسعير خدمات الإنترنت.

وحيث أن ما تمسكت به الشركة المطلوبة من انتفاء مسؤوليتها في مخالفة الحال وارجاعها الى الموزع لم يكن في طريقه طالما ثبت أن ترويج العرض المتظلم منه تم لفائدتها وباسمها وتحت علامتها التجارية وهو ما لم تنفه المدعي عليها نفسها.

وحيث أضحى والحالة تلك تسويق العرض المتظلم منه مخالفا للتراتب المنظمة لتوفير العروض التجارية لخدمات الاتصالات وللقواعد التعديلية التي أقرتها الهيئة الوطنية للاتصالات للحفاظ على قيمة سوق الانترنت ضرورة أن التعريفات المطبقة على تلك الباقات لا تراعي الحد الأدنى الذي لا يجب النزول دونه عند ترويج حزم الانترنت حفاظا على استقرار السوق وعلى توازنها.

وحيث أن تواصل تسويق تلك الباقات طبقا للخصائص المشتكى بها فيه مساس بقواعد المنافسة الزهيدة في سوق الاتصالات ومساس بمصالح بقية المشغلين الأمر الذي قد يسبب للعارضة في أضرار يصعب تداركها لما يمكن أن ينجر عنه من انعكاسات سلبية على وضعيتها في السوق في حال استمرار ترويج العرض بنفس تلك الطريقة.

وحيث يستخلص مما سبق بيانه أن شروط التداعي الاستعجالي والمتمثلة في توفر الأسباب الجدية والخشية من حصول اضرار للمدعية يصعب تداركها باتت متوفرة وأضحى مطلب شركة "أوريدو تونس" الرامي إلى إيقاف الممارسة المتظلم منها مبررا وحريا بالقبول.

### ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قرّرنا نحن محمد الطاهر ميساوي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، إلزام شركة "كايون كلاود كومينيكيشن" بالإيقاف الفوري للممارسات المتمثلة في ترويج خدمات الانترنت بأسعار مخالفة لقرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 54 الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجه للعموم وإجراءات الموافقة عليها المنقح والمتّم بالقرار عدد 09 الصادر في 12 أفريل 2017 والقرار عدد 17 الصادر في 20 ديسمبر 2017 والقرار عدد 05 الصادر في 17 اوت 2018 والقرار عدد 14 المؤرخ في 2 نوفمبر 2022.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

محمد الطاهر ميساوي



عملا بالفصل 73 من مجلة الاتصالات  
بمقتضى رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات  
التصنيفات التشغيلية تنص على هذا القرار  
الإفصاح  
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات